

قسم العلوم السياسية
صف : أولى ماستر سياسة عامة
مقياس : تحليل السياسات العامة
إختبار السداسي الأول
الإجابة النموذجية

الإجابة النموذجية :

مقدمة : (0 نقطة)

مدخل للموضوع يتم فيه شرح فكرة السؤال ، وهو أن عالم اليوم بتعقيداته وتحدياته في مختلف المجالات، وتداخل المحلي الوطني مع الدولي العالمي، والمشكلات العابرة للأوطان وكذلك تأثيراتها، وتدخل فاعلون مؤثرون محليون كالقطاع الخاص والشركات ...، وفاعلون دوليون كالشركات العابرة للأوطان والمنظمات الدولية .. على الحكومات الوطنية ...، هذا الوضع من عدم اليقين يفرض على محلي السياسات العمومية باعتبارهم محللوا و مقدموا حلول للمشكلات الوطنية وهي من صميم مهامهم عدة صعوبات وتحديات ومن بينها الصعوبات المنهجية والبيداغوجية في تبيان الاختلاف والفرق من ما هو من اختصاص الحكومة لوحدها دون غيرها وبين عديد الأفعال والتصرفات والمشروعات غير الحكومية والتي تشابهها في الكم والأثر الذي تخلفه، فهناك من المشروعات والتصرفات لم تعد حكرا على الحكومات فقط بل أيضا أصبحت بمقدور القطاع الخاص وبمقدور المنظمات عبر الوطنية على السواء ، فالدولة إذا لم تعد تحتكر السلطة ولا تحتكر الإكراه ولا تحتكر التأثير في المجتمع.

وعلى ذلك تكون الإشكالية المطروحة بين أيدينا مؤدًاها :

- ما هي الخصائص التي تجعل السياسات العمومية مختلفة عن غيرها من الأفعال المجتمعية المحلية والدولية المشابهة لها في الكم والتأثير ؟ (01 نقطة)

وللإحاطة بهذه الإشكالية، تعالج وفق النقاط التالية: ؟. (01 نقطة)

- أولا : الإطار المفاهيمي.

- ثانيا : خصائص السياسة العامة أو الأفعال الحكومية الصرفة.

- ثالثا : عندما تكون تلك الخصائص محل تنافس مع فاعلين آخرين .

أولا: الإطار المفاهيمي :

- السياسة العامة (ذكر أي شيء يفيد الإحاطة بالمفهوم، نشأة أو منظورات ، أو عناصر السياسات العامة، أو تعريفات مفكرين،) (0 نقطة)

- محللوا السياسة : وهو المشتغلون بتحليل معطيات السياسة العامة من دوائر رسمية و باحثين .. ، (01 نقطة)

- الأفعال غير الحكومية المشابهة للأفعال الحكومية: وهو ما يقوم به القطاع الخاص، المجتمع المدني، المنظمات الدولية الحكومية ، وغير الحكومية بشكل يماهي ما تقوم به الحكومات. (01 نقطة)

ثانيا : خصائص السياسة العامة أو الأفعال الحكومية المصرفية. (06 نقاط)

- تتصف بالشرعية ، هادفة وقصدية ، الواقعية والعقلانية ، الشمول والعمومية ، تعبير عن التوازن والصراع بين الفئات و المصالح المختلفة .

ثالثا : عندما تكون تلك الخصائص محل تنافس مع فاعلين آخرين (04 نقاط)

- ولو أن ما يصدر عن الحكومات يتصف بالشرعية القانونية والدستورية وهي بذلك ملزمة لوحدها دون غيرها بإقرار سياسات وبرامج، وعلى المواطنين الإلتزام بتلك السياسات والتوجه لها دون غيرها من الفاعلين المحليين والدوليين في تحقيق مطالبهم، إلا أن ذلك لم يعد مقتصرا عليها، فبعض القطاع الخاص سواءا بقدراته الذاتية أو بتمويل من جهات مختلفة أضحت لديها القدرة بالإيحاء أنها يمكن أن تعوض تدخل الدولة بواسطة مشاريع وبرامج عملاقة وفي قطاعات ذات أبعاد استراتيجية وتضغط على الحكومات بواسطة الأحزاب أو تأثير وسائل الإعلام أو المجتمع المدني ...، والضغط الدولي عبر الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل تنفيذ تلك الخطط والبرامج، ويقدر هؤلاء الفاعلون غير غير الحكوميين والرسميون على القيام وتنفيذ برامج كانت إلى وقت قريب حكرا على الدولة فقط.

- أمثلة ذلك كثيرة، منها: - المشاريع السكنية الكثيرة التي يقف ورائها القطاع الخاص تنفيذا واستفادة.

- البرامج التي تندرج ضمن السياسات الصحية والتي تقف ورائها شركات الدواء والخواص .. ، والتي لا تلتزم أحيانا بمحددات السياسات الحكومية أو تتفوق عليها.

- تدخل شبكات المجتمع المدني الذي أضحى يفوق الحكومات أحيانا في المجالات التي تمس حياة السكان مباشرة من أعمال إغاثة و عناية بالفئات الهشة واسعاف المواطنين وتقديم العلاجات ، وتنظيم الإستحقاقات الإجتماعية كالزواج وتوفير محلات السكن، واقامة المدارس التعليمية ، وإن كانت تسمح الحكومات بذلك وتحت طائلة القانون إلا أن ما كنت ليتسع حجم هذه الفعاليات والمناشط بوجود المؤسسات الحكومية القادرة على ذلك، لأن المنتظم السياسي الفعال لا يسمح بحول القدرات التوزيعية المحتكرة نظريا من طرفه إلا فاعلين آخرين .

- قطاع النقل ، التعليم ، وحتى خوصصة التدخل في بعض مجالات الأمن.

الخاتمة : حوصلة للموضوع (01 نقطة)

- اللغة العامة للتحليل : (01 نقطة)

ملاحظة : لا تعني الإجابة النموذجية التقيد حرفيا بما ورد أعلاه، إنما الدوران حول الأفكار الواردة في الإجابة.

* تمنياتي لكم بالتوفيق *